الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/52/217
S/1997/507
1 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ (ب) و ٣٨ و ٤٠ و ٨١ و ٩٩ و ١٠٠
من القائمة الأولية*

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

صون الأمن الدولي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى إعلان ثيسالونيكي لعلاقات حُسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، المعتمد في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، الذي عقد في ثيسالونيكي، اليونان، يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر المرفق الأول)، فضلا عن الموجز المقدم من الرئيس (انظر المرفق الثاني).

* A/52/50.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٢٠ (ب)، و ٣٨ و ٤٠ و ٨١ و ٩٩ و ١٠٠ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوس غ. زاكاراكس
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول

إعلان شيسالونيكي لعلاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، المعتمد في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، الذي عُقد في شيسالونيكي، اليونان، يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧

اجتمع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا - السيد بلاغوج هانزسكي، والسيدة نادزدا نيهايلوفا، والسيد ميلان ميلوتينوفيتش، والسيد شيودوروس بنغالوس، والسيد ادريان سيغرين، ونائب الوزير السيد ألبرت راكيبي ونائب وكيل الوزارة السيد علي تايغان، وذلك في ثيسالونيكي يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وحضر أيضا كمراقبين ممثلو منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (أوكرانيا)، ومبادرة وسط أوروبا (البوسنة والهرسك)، وفريق الاتصال (فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية)، ومجلس أوروبا، ومجلس إدارة صندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس أوروبا، ورئاسة الاتحاد الأوروبي (هولندا)، والأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني، والممثل السامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الدانمرك)، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي وممثلون عن أرمينيا وأوكرانيا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا والسويد وكرواتيا والنمسا وهنغاريا.

والمؤتمر المعني بالاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا، النابع من بلدان المنطقة والذي أكده من جديد إعلان صوفيا المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، يبرز تصميم تلك البلدان على تدعيم الروابط والتعاون بينها، وتحويل المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار اقتصادي.

ويعلن وزراء الخارجية تصميمهم على تعزيز علاقات حسن الجوار، والاستقرار والأمن والتعاون في المنطقة بالفعل. ويؤكدون التزامهم بالعمل معا على كفالة سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة، مع التأكيد بوجه خاص على تحرير التجارة ومشاريع الهياكل الأساسية، مما سيحقق الازدهار لشعوب المنطقة.

وهم يؤكدون اقتناعهم بأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالمجتمع المدني، مقترنا باقتصاد قائم على السوق الحرة، من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار في المنطقة.

وهم يرون أن تشجيع الاتصالات الإنسانية يمثل عنصرا أساسيا لتدعيم الروابط بين شعوب المنطقة.

والتوجه الأوروبي لدول المنطقة جزء لا يتجزأ من تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تعتزم على أن تسهم بنشاط في التكامل الأوروبي، تدفعها إلى ذلك نفس المبادئ التي ساعدت على إنشاء وتطوير ما يُعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي.

والتطورات التي ما برحت تحدث في المنطقة منذ مؤتمر صوفيا تؤكد أهمية التعجيل بتنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه. والتغلب على المشاكل الاقتصادية في بلدان جنوب شرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية يمثل شرطا أساسيا هاما للمحافظة على الاستقرار وعاملا جوهريا في تنمية المنطقة. وفي هذا السياق، يستذكر الوزراء الرسالة الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من بلدان جنوب شرق أوروبا، التي قدمتها اليونان بالنيابة عن الدول المشاركة، في مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ ويعيدون تأكيد محتوياتها.

أولا - تعزيز التعاون السياسي

ألف - الاستقرار وعلاقات حسن الجوار

يعيد الوزراء تأكيد إيمانهم بضرورة قيام العلاقات بين بلدان المنطقة على أساس مبادئ علاقات حسن الجوار المعترف بها عالميا والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل إقامة أوروبا جديدة.

وهم يعربون عن تصميمهم على احترام وإعمال المبادئ العشرة بأكملها المشار إليها في وثيقة هلسنكي الختامية: المساواة في السيادة؛ واحترام الحقوق المتأصلة في السيادة؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة؛ وعدم انتهاك حرمة الحدود؛ والسلامة الإقليمية للدول؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والضمير والديانة أو العقيدة؛ وتكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير؛ والتعاون بين الدول؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي.

وقرروا أن يقوموا، كلما لزم الأمر، بتبادل الآراء والتشاور في المسائل التي يقصد بها تعزيز الاستقرار والأمن وعلاقات حسن الجوار، بما في ذلك تنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه.

وأحاط الوزراء علما بالاقتراح القائل بعقد محفل دولي لشخصيات بارزة من الدول المشاركة بغية تعزيز علاقات حسن الجوار ودعوة البلد الذي بادر بهذه الفكرة إلى المضي في صياغة مضمونها، وشكلها وطرائقها.

ويؤيد الوزراء الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة.

باء - تدابير بناء الثقة والأمن

يتفق الوزراء في الرأي القائل بأن تدابير بناء الثقة والأمن تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى تعزيز السلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. ويشددون على أهمية اتفاقات تدابير بناء الثقة والأمن الموقعة حتى الآن، كعنصر مكمل لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٤.

ويوصي الوزراء، آخذين في الاعتبار أهمية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بقيام خبراء بإجراء دراسة استقصائية وتبادل للآراء بصفة منتظمة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات تدابير بناء الثقة والأمن المبرمة حتى الآن واستطلاع امكانيات وضع تدابير لبناء الثقة والأمن يمكن تطبيقها في المنطقة. ويحيطون علما بأنه من المقرر أن يعقد الاجتماع الأول في أقرب وقت ممكن، على مستوى مناسب، في سكوبجي.

ويؤيد الوزراء بدء إجراء المشاورات الضرورية المتعلقة بجدول أعمال اجتماع وزراء الدفاع المقرر عقده في صوفيا، وموعده.

جيم - عملية تحقيق الديمقراطية

تمثل زيادة تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالمجتمع المدني عناصر لا غنى عنها لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة.

ويشدد الوزراء في هذا الصدد على الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية المستقلة، ولا سيما بإقامة اتصال وتعاون وتنسيق متبادل على الصعيد الإقليمي.

ويحيط الوزراء علما باهتمام بالقيام، بناء على مبادرة يونانية، بإنشاء منظمة غير حكومية، هي مركز الديمقراطية والمصالحة في جنوب شرق أوروبا، ومقره ثيسالونيكي، الذي سيقدم المساعدة لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، عقد مؤتمر في ثيسالونيكي في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن موضوع "الديمقراطية والمجتمع المدني في البلقان". ويحيطون علما أيضا بأنه من المقرر عقد مؤتمر ثان في ثيسالونيكي، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، موضوعه "الثقافة والمصالحة في جنوب شرق أوروبا".

وهم يشجعون إنشاء مؤسسات مماثلة في البلدان التي لا توجد فيها بعد ويوصون بصياغة طرائق للتعاون فيما بينها، تفضي في نهاية الأمر إلى إنشاء مركز على نطاق المنطقة من أجل تشجيع الديمقراطية.

ويوافق وزراء الخارجية، بعد أن استذكروا أنه أثناء اجتماع صوفيا، جرى اقتراح إنشاء الجمعية الاستشارية لبرلماناتهم، على توصية برلماناتهم الوطنية بالنظر في هذا الاقتراح، بغية تبادل الآراء بين البرلمانيين بشأن عملية التعاون المتعدد الأطراف في جنوب شرق أوروبا.

دال - التوجه الأوروبي

يمثل التوجه الأوروبي لدول المنطقة جزءا لا يتجزأ من تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتطلع بلدان جنوب شرق أوروبا إلى المشاركة بنشاط في تشكيل تطورات المستقبل، في المنطقة وفي أوروبا ككل على حد سواء. وأعرب الوزراء عن رأي مفاده أن التكامل الأوروبي لا يمكن أن يكتمل بدون اشتراك بلدانهم على أساس نفس المبادئ التي ساعدت على إنشاء وتطوير ما يعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي.

ويشدد الوزراء على أهمية دور منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق السلام والاستقرار في أوروبا ويرون أن انضمام دول جنوب شرق أوروبا التي تقدمت لعضوية تلك المنظمة سيسهم في تعزيز دورها.

هاء - الحالة في ألبانيا

يعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود التي تبذلها ألبانيا لاعادة الاستقرار السياسي وتحقيق استتباب الأمن الداخلي والاصلاح الاقتصادي. كما أنهم يؤيدون الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لتحقيق هذا الغرض.

ويؤكد وزراء خارجية الدول المشاركة ضرورة احلال السلام والاستقرار في ألبانيا على الفور بالإرادة الحرة للشعب الألباني، مع الاحترام الكامل لسلامتها الاقليمية، وسيادتها واستقلالها السياسي، وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

واو - تنفيذ اتفاق دايتون

يؤكد الوزراء أن التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك سيقضي على عامل هام لزعزعة الاستقرار في المنطقة. وهم يلاحظون مع الارتياح تنفيذ هذا الاتفاق حتى الآن، بالرغم من أنه لا يزال يتعين اتخاذ كثير من الخطوات.

وهم يشجعون جميع أطراف الاتفاق على بذل قصارى جهدهم لتنفيذه بالكامل، وإنشاء المؤسسات المشتركة بوجه خاص، في أقرب وقت ممكن.

ثانيا - إقامة تعاون اقتصادي

ألف - التعاون فيما بين الدول

تمثل زيادة تنمية التعاون الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف هدفا رئيسيا لبلدان جنوب شرق أوروبا.

باء - قطاعات التعاون

يحدد الوزراء قطاعات التعاون التالية:

١ - تشجيع التجارة والاستثمار

يمثل تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين بلدان جنوب شرق أوروبا أداة اساسية لتحويل المنطقة إلى منطقة نشاط اقتصادي جذابة وتنافسية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي تشجيع:

- تعزيز التدفق الحر للسلع، ورؤوس الأموال والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات والارتباطات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لكل بلد؛

- إنشاء حلقات اتصال بين الوكالات الرسمية والمصارف والغرف التجارية ورجال الأعمال. وفي هذا الصدد، يجري التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه اتحاد الغرف التجارية للبلقان؛

- إزالة العقبات القائمة فيما يتعلق بالاستثمار والنشاط التجاري في كل بلد، وزيادة تحرير السياسات التجارية وتحقيق اتساقها مع معايير منظمة التجارة العالمية وممارساتها؛

- تحقيق اتساق التشريعات تمشيا مع معايير الاتحاد الأوروبي، بدعم، حسب الاقتضاء، من برامج الاتحاد الأوروبي القائمة؛

- وضع تدابير من شأنها تيسير المبادلات التجارية، بما في ذلك التدابير التي تهيئ الأوضاع اللازمة لانشاء مناطق تجارة حرة وتشغيلها بكفاءة، مع مراعاة الالتزامات والاتفاقات الناتجة عن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى.

وبالنظر إلى ما تقدم:

- يمكن العمل في خلال هذا العام بالممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات منتظمة، ويفضل أن تكون مرة واحدة في السنة على الأقل، لوزراء التجارة، من أجل وضع التدابير ذات الصلة بترويج التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛

- يوافق الوزراء على انشاء مركز إقليمي لترويج التجارة في تركيا؛

- يؤيدون فكرة توسيع مركز البلقان للتعاون فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بوخارست ليشمل جميع بلدان المنطقة كطريقة لتعزيز التعاون الاقتصادي في جنوب شرق أوروبا.

- ويرحب الوزراء بمبادرة اليونان المتعلقة بتقديم خدمات ومرافق معهد البلقان لنقل التكنولوجيا التابع لها في ثيسالونيكي لفائدة الدول المشاركة الأخرى بالتعاون مع مجمعاتها للتكنولوجيا أو المؤسسات المماثلة. وسيجري إعداد برامج الأنشطة في هذا الصدد بالتعاون مع المؤسسات المذكورة.

٢ - التعاون عبر الحدود

بغية اتخاذ إجراءات متضافرة في المستقبل بشأن التعاون عبر الحدود، يوافق الوزراء على عقد اجتماع في أثينا، ويفضل أن يكون في خلال هذا العام، لمنسقي المعونة وللممثلين الآخرين المعنيين، ولا سيما بهدف التعجيل بتنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بمعدل أسرع، مع الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة في المبادرات الإقليمية الأخرى. ويوافقون أيضا على عقد اجتماعات، بصفة منتظمة،

لخبراء من بلدان المنطقة لمناقشة جميع المسائل ذات الصلة بالتنسيق مع الجهود المبذولة داخل إطار المبادرات الإقليمية الأخرى.

٣ - الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة

يعيد الوزراء تأكيد أن التشييد السريع لممرات كريت العشرة لعموم أوروبا، مع الأخذ في الاعتبار نتائج اجتماع المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل (برلين، ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، يمثل عاملا أساسيا لتنمية المنطقة بأسرها، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وفتح آفاق كبيرة جديدة لاقتصاداتها.

وهم يؤكدون المقترحات التي جرت صياغتها أثناء مؤتمر وزراء النقل لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومبادرة وسط أوروبا (صوفيا، ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فيما يتعلق بفروع وملاحق هذه الممرات. وفي هذا الصدد، يؤكدون أهمية مؤتمر النقل الثالث لعموم أوروبا (هلسنكي، ٢٣ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، الذي سيعطي مزيدا من الزخم لسرعة إنشاء هذه الممرات وجميع فروعها وملاحقها، لإمكان إدخال جميع بلدان جنوب شرق أوروبا في شبكة النقل الأوروبية.

ويلاحظ الوزراء أن إنشاء المركز عبر الإقليمي للهياكل الأساسية للنقل في صوفيا، في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومبادرة وسط أوروبا، سيسهم في تعزيز مصالح جميع دول المنطقة. وفي الوقت ذاته، فإنهم يشددون على أهمية المشاركة على أوسع نطاق ممكن في مذكرة التفاهم.

ويؤيد الوزراء فكرة عقد اجتماعات منتظمة للخبراء واجتماعات على المستوى الوزاري، عند الاقتضاء، لتعزيز الهياكل الأساسية للنقل في المنطقة بتنسيق وثيق مع ممرات كريت لعموم أوروبا. وفي هذا السياق، يرحبون باقتراح رومانيا استضافة اجتماع وزاري في المستقبل القريب في بوخارست.

وسيجري التعجيل بتطبيق المعايير الاقتصادية والتحديث والسياسات الفعالة من حيث التكاليف، بهدف تطوير الهياكل الأساسية لحركة النقل الجوي، بما في ذلك الخدمات الجوية. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة استطلاع فكرة إقامة وكالة بلقانية لسلامة حركة النقل الجوي، بالتشاور مع سلطات منظمة الطيران المدني الدولي.

ويلاحظون أيضا أهمية تحقيق اتساق تشريعات النقل لديهم مع تشريعات الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان.

ويؤكدون أهمية زيادة التعاون في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويرحبون بالمبادرات التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد، وبخاصة التقدم المحرز حتى الآن لإنشاء مجمع البلقان للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي سيعمل على إيجاد بيئة موفرة للتكاليف لصالح جميع بلدان البلقان المشتركة.

ويوافق الوزراء على إنشاء هيئة خبراء مشتركة في أثينا، إطار مجمع البلقان للاتصالات السلكية واللاسلكية، لاستطلاع الطرق والوسائل الحقيقية لتعزيز التعاون في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ولجذب الاستثمار الأجنبي.

ويحيطون علما بالدعوة التي تقدمت بها جمهورية تركيا لاستضافة الاجتماع المقبل لوزرائهم المسؤولين عن البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ويوافقون أيضا على ضرورة تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء في ميدان الطاقة. وفي هذا الصدد، يلاحظون المبادرات التي اتخذها بالفعل شركاء البلقان في قطاعات الغاز الطبيعي، وحلقات الربط بين الشبكات الكهربائية، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وخطوط أنابيب النفط.

ويؤيد الوزراء فكرة توسيع مركز منطقة البحر الأسود للطاقة في صوفيا ليضم جميع بلدان المنطقة كوسيلة لتعزيز التعاون في ميدان الطاقة بين بلدان جنوب شرق أوروبا.

ويحيط الوزراء علما بالاقتراح القائل بتنظيم اجتماع لخبراء صناعة الطاقة بهدف دراسة مدى استكشاف إمكانيات الطاقة في بلدان المنطقة.

ويسلم الوزراء بأنه، بالنظر إلى وجود مبادرات مختلفة للتعاون على نطاق المنطقة في الميدان الاقتصادي، مثل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة وسط أوروبا ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، من الضروري تحقيق تنسيق أوثق وتجهيز أفضل للمعلومات بغية تلافي الازدواج ولتحقيق أقصى فائدة لجميع بلدان المنطقة. وفي الحالات التي لا تكون فيها جميع الدول المشاركة أعضاء أو مشتركة في مبادرة تعاونية، ينبغي وضع السبل والوسائل العملية لتيسير اشتراكها في البرامج القائمة.

ثالثا - العمل المشترك من أجل حماية البيئة

أعرب الوزراء عن تأييدهم للمساعي المشتركة من قبيل إنشاء نظام معلومات لرصد ومراقبة آثار التلوث العابر للحدود والآثار التي ترتبها النفايات الصناعية والخطرة على البيئة.

ويؤكدون أهمية اشتراك جميع بلدان جنوب شرق أوروبا في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

والاقتراح الرامي إلى إنشاء مركز لحماية البيئة لبلدان البلقان سيفيد التعاون الإقليمي في هذا الميدان. وينبغي أن يتعاون المركز مع المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة. ويحيط الوزراء علما برغبة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في استضافته.

وهم يوافقون على إجراء مزيد من الدراسة للاقتراح الرامي إلى إنشاء مركز إقليمي في رومانيا لتناول الإجراءات الدولية المنسقة الرامية إلى حماية البيئة في الدانوب - دلتا الدانوب ومنطقة البحر الأسود.

رابعا - تعزيز التعاون الإنساني والاجتماعي والثقافي

يشدد الوزراء على أن:

- حماية حقوق الإنسان التزام أساسي وواجب على الدول المشاركة؛

- التقدم الاجتماعي والنهوض بالمجتمع المدني هو هدفهم الدائم؛

- تعزيز حرية حركة الأشخاص والاتصالات فيما بينهم عنصر أساسي لتهيئة مناخ من الطمأنينة في المنطقة؛

- تعزيز حرية الاتصال وحرية تدفق المعلومات أساسي لتهيئة مناخ من الثقة في المنطقة. وزيادة تطوير وسائط الإعلام المستقلة من شأنه أن يسهم بقدر كبير في تحقيق هذا الهدف؛

- تؤيد الدول المشاركة فكرة عقد اجتماع للدوائر المختصة في بلدانها لمناقشة المشاكل المتصلة بالتسهيلات الحالية لتأشيرات الدخول فيما بينها، مع مراعاة التزاماتها الدولية؛

- تنمية العلاقات العلمية والتعليمية والثقافية والرياضية فيما بين بلدان المنطقة أمر حيوي لتعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين شعوب المنطقة؛

- المقترحات الرامية إلى تعزيز إقامة اتصالات أوسع بين شعوب المنطقة في ميادين من قبيل العلوم والثقافة والفنون والألعاب الرياضية والسياحة تحظى بالتأييد، كما أن مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة أنشط لتحقيق هذا الهدف يحظى بالتشجيع؛

- تحيط الدول المشاركة علما بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية تركيا لاستضافة اجتماع لوزراء ثقافة بلدان المنطقة؛

- احترام التراث الثقافي وتبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأشياء ذات القيمة الثقافية أمر لا غنى عنه؛

- تستذكر الدول المشاركة البيان الوراد في بلاغ تيرانا المشترك وإعلان صوفيا والذي أكد أن الأشخاص المنتمين لأقليات وطنية يتمتعون، في إطار النظام الدستوري لبلدهم، الذي يضمن المساواة في الحقوق والمركز للجميع، بالحق في حرية التعبير عن هويتهم العرقية والثقافية واللغوية والدينية، والمحافظة عليها وتطويرها، والتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مساواة تامة مع المواطنين الآخرين.

خامسا - التعاون في ميدان العدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة والقضاء على الارهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة

يشدد الوزراء على ضرورة توثيق التعاون في ميدان العدالة وفي مكافحة الجريمة المنظمة والقضاء على الارهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة.

وهم يعربون عن إدانتهم لجميع أعمال الارهاب وأساليبه وممارساته، بصرف النظر عن الدافع إليها، بجميع أشكالها وظواهرها، ويشيرون إلى ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة وفقا لأحكام القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

ويؤكد الوزراء أهمية تعزيز العمليات الرقابية للحدود ويدعون إلى اتخاذ إجراء مشترك ضد الهجرة غير القانونية وغير المنظمة. ويوافقون على إجراء استعراض نصف سنوي للتعاون في هذا المجال. ويشجعون قيام دول المنطقة بإبرام اتفاقات فيما بينها تتعلق بقبول عودة الأشخاص المقيمين بطريقة غير مشروعة في إقليم كل دولة.

وأعرب عن اهتمام مشترك بشأن انتشار الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بالمخدرات والتي تعود بالضرر على بلدان المنطقة.

ويوافق الوزراء على ضرورة اجتماع ممثلي وزارات الداخلية والعدل والمؤسسات والوكالات الوطنية ذات الصلة، بصفة منتظمة لدراسة إمكانيات وضع طرق للتعاون لمنع أية ممارسات غير مشروعة، على النحو المبين أعلاه. وفي هذا الصدد، فإنه يمكن عقد مؤتمر لرؤساء هذه المؤسسات والوكالات، مع اشتراك الهيئات والبرامج الدولية ذات الصلة (مثل برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا) واللجنة الأوروبية للنظر في القيام، بمساعدة من جهات منها برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي، بإنشاء برنامج إقليمي للتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، مما سيعزز الجهود الوطنية في هذا الصدد. وينبغي أن يتوخى هذا البرنامج أيضا انضمام جميع بلدان المنطقة إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بصورة فعالة، وتبادل المعلومات المتعلقة بتشريعات البلدان والتغييرات التي تحدث فيها وإيجاد طرائق للاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة القانونية.

ويشجع الوزراء التعاون والاتصال بين قوات الشرطة في بلدانهم لمنع أية أعمال غير قانونية تتنافى مع الصكوك المعتمدة دوليا والمصالح المشروعة للدول المشاركة.

سادسا - التفاعل مع المبادرات الأخرى للتعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا

ألف - مبادرة ريمونت ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا

يؤكد الوزراء أن المبادرات الأخرى للتعاون في جنوب شرق أوروبا، أي مبادرة ريمونت للاتحاد الأوروبي ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، مكملة لمؤتمر وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا ويعزز كل منهما الأخرى. وسيكون اشتراك جميع بلدان جنوب شرق أوروبا في مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا لصالح هذا الجهد التعاوني الإقليمي.

وينبغي تقديم برامج ومشاريع محددة من الدول المشاركة بغية تنسيقها وإنجازها في إطار عملية ريمونت ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

باء - التنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومبادرة وسط أوروبا

أكد الوزراء أهمية التنسيق الوثيق في المسائل محل الاهتمام المشترك مع المبادرات الإقليمية الأخرى، مثل مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومبادرة وسط أوروبا. وكثير من

الدول المشاركة مشترك أيضا في مبادرات إقليمية تدرس فيها مشاريع محل اهتمام عام، مثل إنشاء مناطق حرة للتجارة.

سابعا - متابعة آلية العملية

يوافق الوزراء على أن يعقد ممثلوهم اجتماعات تحضيرية واجتماعات متابعة بصفة منتظمة من أجل تيسير التنسيق والتشاور في المسائل محل الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق، يوافق الوزراء على مواصلة الممارسة المتعلقة بعقد اجتماعات منتظمة للمديرين السياسيين. وينبغي أيضا أن تعقد اجتماعات وزارية بصفة منتظمة لتبسيط التعاون وزيادته. ويرون كذلك أنه ينبغي عقد اجتماعات قمة عندما تدعو الظروف إلى عقدها.

وعقد اجتماعات للخبراء في ميادين مختلفة أمر أساسي لزيادة التعاون.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية مدعوة إلى إجراء دراسة دقيقة للمقترحات التي تضمنها هذا الإعلان بغية تحديد الميادين والمشاريع الحقيقية محل الاهتمام المشترك.

ويدعو الوزراء الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تطوير سياسته المتعلقة بجنوب شرق أوروبا بطريقة مماثلة لما هو متبع في المناطق الأخرى في أوروبا.

ويعرب الوزراء عن إيمانهم بأن هذا المؤتمر كان خطوة هامة إلى الأمام صوب تحقيق التعاون والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وستسهم نتائجه الإيجابية دون شك في تدعيم التعاون الإقليمي واستكشاف سبل جديدة لتنمية المنطقة. والاتفاقات التي تم التوصل إليها والروح البنّاءة التي سادت المؤتمر شاهد على ذلك. وفي هذا السياق، يقرر الوزراء عقد اجتماع المتابعة المقبل في أثينا على مستوى المديرين السياسيين. وتم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل لوزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا في تركيا في عام ١٩٩٨.

المرفق الثاني

موجز مقدم من الرئيس

أكد اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، الذي عقد في ثيسالونيكي، اليونان، يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تصميم الدول المشاركة على المضي بقوة نحو تدعيم الاستقرار وعلاقات حسن الجوار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أعادوا تأكيد جميع المبادئ العشرة المشار إليها في وثيقة هلسنكي الختامية: المساواة في السيادة؛ واحترام الحقوق المتأصلة في السيادة؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة؛ وعدم انتهاك حرمة الحدود؛ والسلامة الإقليمية للدول؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والضمير والديانة أو العقيدة؛ وتكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير؛ والتعاون بين الدول؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي.

وأثناء الاجتماع، جرى التأكيد أيضا على أهمية المجتمع المدني في عملية تحقيق الديمقراطية والتوجه الأوروبي لبلدان المنطقة كجزء لا يتجزأ من تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجرى إبراز تطوير الهياكل الأساسية بوصفه الأداة الأساسية للتنمية الشاملة للمنطقة. ويمثل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة القطاعات الرئيسية.

وتتابع الدول المشاركة باهتمام خاص وتشارك بنشاط في تخطيط ممرات كريت العشرة لعموم أوروبا، آخذة في الاعتبار نتائج اجتماع المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل (برلين، ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧). ويشكل التعاون والاتصال عبر الحدود بين الشعوب عناصر أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين لا يزال تحقيق الزيادة المستمرة في التجارة والاستثمار يحتل أولوية عليا.

ومن الأهمية البالغة أنه لأول مرة، جنبا إلى جنب مع اجتماع الوزراء، ناقشت الأوساط التجارية لبلدان جنوب شرق أوروبا، بنجاح كبير، طرق توثيق التعاون وأهداف إجراءاتها في المستقبل.

وأكد الوزراء اقتناعهم بأنه ينبغي ألا تحدث التنمية الاقتصادية على حساب البيئة، وتعهدوا بالقيام بإجراءات تجاه حماية البيئة.

وأعرب عن إيمان مشترك بأن البعد الإنساني في أعمالنا هو العنصر الأعلى، وفي الوقت ذاته جرى تعزيز التصميم المشترك على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والعمل من أجل القضاء على الإرهاب.

ولتشجيع التفاهم المشترك. وتعزيز إيجاد مناخ من الثقة وزيادة التعاون، وافق الوزراء على أن يقدموا إلى رؤساء دولهم أو حكوماتهم اقتراحا بعقد مؤتمرات قمة غير رسمية لرؤساء الدول أو الحكومات مع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، ويمكن أن يعقد أول تلك المؤتمرات في كريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وبعد ذلك، يمكن لكل بلد يتولى الرئاسة أن يستضيف هذا المؤتمر، في نهاية العام، بعد اجتماع وزراء الخارجية.

- - - - -